E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2003/41
27 December 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والخمسون

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم

تقرير عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار مقدم من السيد باولو سيرجيو بنهيرو، المقرر الخاص، وذلك وفقا لقرار اللجنة ٦٧/٢٠٠٢

موجز تنفيذي

أنشأت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٥٨/١٩٩٢ ولاية المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في ميانمار، ومددت هذه الولاية أخيراً في القرار ٦٧/٢٠٠٢. وقد طلبت اللجنة في قرارها إلى المقرر الخاص أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين وتقريراً إلى اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين. وبناء على ذلك، قدم المقرر الخاص تقريراً مؤقتا إلى الجمعية العامة (A/57/290 وCorr.1). أما التقرير الحالي فيستند إلى نتائج بعثته الثالثة لتقصي الحقائق التي قام بها في ميانمار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وإلى المعلومات التي تلقاها لغاية ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ويتعين أن يُقرأ بالاقتران مع تقريره المؤقت.

وجاء في تقرير المقرر الخاص التقييم التالي:

(أ) يُعاد حالياً فتح المجال السياسي وجديد بصورة تدريجية أمام الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية كـــي تستأنف أنشطتها. ويصح ذلك على ما يُفترض أيضاً في حالة الأحزاب السياسية القانونية الأخرى التي لم تستأنف أنشطتها بعد. غير أن القيود لا تزال قائمة على حرية التعبير والإعلام والصحافة؛

(ب) يوجد الآن على ما يبدو توافق في الآراء داخل مجلس الدولة للسلام والتنمية بشأن عدد وفئات المحتجزين السياسيين، ويستمر الإفراج عنهم. وعلى وجه العموم، تحسنت ظروف الاحتجاز في السنوات الأخيرة وإن كان ذلك تحسناً تدريجياً. أما حالات سوء المعاملة البدنية للسجناء السياسيين، مثل الضرب، فقد توقفت حيث وجدت، وتلقى السجناء المسنون رعاية طبية منتظمة؛ غير أن السجناء السياسيين ظلوا في بضع مجالات أسوأ حالاً من المجرمين. أما المجالات التي تتطلب إيلاء مزيد من الاهتمام فتشمل نوعية الطعام، وما يُذكر عن ضرب السجناء العاديين، والحصول على الرعاية الطبية والعلاج على يد أفراد مؤهلين لذلك، لا سيما في الحالات الطارئة؛

(ج) اتبعت حالات الاعتقال السياسي منذ تموز/يوليه ٢٠٠٢ نمط "غياب سيادة القانون"، بما في ذلك الاعتقال التعسفي، والاحتجاز الانفرادي والتحقيق المتطاولان على يد أفراد المخابرات العسكرية، وانتزاع الاعتراف بالذنب أو المعلومات وذلك في أكثر الأحيان في ظروف الإكراه أو التعذيب التي تعقبها ذلك محاكمات وجيزة وإصدار أحكام وسجن؛

(د) ورغم الاحترام العام لممارسة الدين، توجد تباينات محلية أو إقليمية. فاحترام حرية الدين يكون على ما يبدو أفضل حالاً في الأماكن الأقرب إلى السلطات المركزية منها في المناطق النائية أو في مناطق المتمردين؛

(هـ) توجد في ميانمار مسألة التجنيد الطوعي و/أو الإلزامي للأطفال في القوات المسلحة ومختلف أشكال استخدامهم من قبل هذه القوات؛

(و) توجد على ما يبدو مشاكل جدية في الطريقة التي يعامل بها الجيش والجماعات المسلحة المدنيين في مناطق التمرد الإثنية. وهذه المشاكل لن تزول بإنكار وجودها، وينبغي التسليم بوجودها وتناولها على النحو المناسب إذا ما أُريد حلها. وسوف تستمر المزاعم طالما استمرت الانتهاكات. والسبيل إلى معالجة هذه المسألة هو التحقيق في المزاعم تحقيقاً صدقياً، والتثبت من الحقائق، واتخاذ إجراءات ضد مرتكبي الانتهاكات، ووضع إجراءات للحؤول دون تكرار ذلك، وضمان الإشراف على وحدات الجيش، وتعويض الضحايا. وأحاط المقرر الخاص علماً ببلاغ صدر في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر عن مجلس الدولة للسلام والتنمية يتضمن رداً أولياً إيجابياً على مقترحاته المتعلقة بالتحقيق في ما يزعم من انتهاكات لحقوق الإنسان في المناطق الإثنية، بما في ذلك المزاعم المتعلقة بالاغتصاب في ولاية شان. وطلب المقرر الخاص توضيحاً للدعوة الموجهة إلى الأمم المتحدة لزيارة المنطقة، وكرر الإعراب عن استعداده لإجراء تقييم مستقل في إطار ولايته؛

(ز) واستجابة للظروف الإنسانية المتقلبة في ميانمار، يقوم فريق الأمم المتحدة القطري بإعداد وثيقة إطارية يتوقع أن تكون بمثابة مخطط لإجراءات مباشرة.

ولا بد من أن يظل الارتباط القائم على أساس المبادئ الخيار في مجال السياسة العامة بشأن ميانمار، هذا الخيار الذي يشمل جملة أمور منها الحوار، ودعم التغيير، ومنح الصلاحيات للمجتمع المحلي، وتعزيز المجتمع المدني، وتوسيع وجود وقدرة وكالات الأمم المتحدة في ميانمار. أما التعجيل في إحراز التقدم نحو السلام والمصالحة الوطنية فيستلزم الآن أكثر من أي وقت مضى إنشاء خطاب رشيد بشأن البدائل في مجال السياسة العامة والاستراتيجية. فقد آن منذ حين أوان التغلب على المأزق الذي يواجه به حتى الآن على ما يبدو الاتصالات بين الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية ومجلس الدولة للسلام والتنمية. أما إحراز المزيد من التقدم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان فيساعد في إيجاد جو ملائم للخروج من المأزق.

وينبغي للدول الأعضاء والمنظمات الدولية أن تحذو حذو الفعاليات المحلية فيما يتعلق بالتحوّل السياسي. ولذلك يواصل المقرر الخاص حث المجتمع الدولي على الارتباط مع ميانمار حتى قبل أن يأخذ مجلس الدولة للسلام والتنمية بالإصلاحات الديمقراطية.

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
مقدمـــــة	١ -٢	٥
أولاً - أنشطة المقرر الخاص	٣ -١١	٥
ألف- بعثة تقصي الحقائق	٣ -٧	٥
باء- الأنشطة الأخرى	٨ -١١	٦
ثانياً- التمتع بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان	١٢-٣٤	٧
ألف- حرية تكوين الجمعيات	١٢-١٤	٧
باء- حرية التعبير والإعلام والصحافة	١٥-١٦	٨
جيم- السجناء السياسيون	١٧-٢٠	٨
دال- أوضاع السجون.....	٢١-٢٤	٩
واو- الاعتقالات السياسية الأخيرة	٢٥-٢٨	١١
هاء- حرية الدين.....	٢٩-٣٠	١٢
زاي- الجنود الأطفال	٣١-٣٤	١٢
ثالثاً- التحقيق المستقل في المزاعم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في المناطق الإثنية .	٣٥-٤٦	١٤
رابعاً- مسائل أخرى	٤٧-٥٠	١٨
ألف- تحديات الانتقال والتنمية	٤٧-٤٨	١٨
باء- المعونة الإنسانية	٤٩-٥٠	١٨
خامساً- ملاحظات ختامية	٥١-٥٨	١٩

المرفق

قائمة بأسماء الأشخاص الذين قابلهم المقرر الخاص في أثناء زياراته إلى سجن إنسين وسجن ثاياروادي. ٢٢

مقدمة

١- أنشـــأت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ١٩٩٢/٥٨ ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، ومددت هذه الولاية مؤخراً في القرار ٢٠٠٢/٦٧ (الذي وافق عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمقرره ٢٠٠٢/٢٦٩).

٢- وقـــد طلبت اللجنة في قرارها ٢٠٠٢/٦٧ إلى المقرر الخاص أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين، وتقريراً إلى اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين، على أن يضع في اعتباره منظوراً جنسانياً عند طلـــب المعلومـــات وتحليلها (الفقرة ٨(أ)). وبناء على ذلك، قدم المقرر الخاص تقريراً مؤقتاً إلى الجمعية العامة (E/57/290 وCorr.1). والتقرير الحالي يستند إلى النتائج التي أسفرت عنها البعثة الثالثة لتقصي الحقائق التي قام بها إلى مـــيانمار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ وإلى المعلومات التي تلقاها لغاية ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ويجب أن يُقرأ بالاقتران مع تقريره المؤقت.

أولاً - أنشطة المقرر الخاص

ألف - بعثة تقصي الحقائق

٣- اضـــطلع المقـــرر الخـــاص ببعثـــته الثالـــثة لتقصي الحقائق في ميانمار في الفترة من ١٧ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وكما في أثناء بعثاته السابقة، لقي تعاوناً كاملاً من الحكومة، ولذلك يعرب مرة أخرى عن صادق تقديره لها. وتمكَّن من تنفيذ برنامجه كاملاً وتمتع بحرية كاملة في الحركة والوصول إلى الأشخاص العاديين وغيرهم ممن يشملهم اهتمامه.

٤- وفي أثناء وجوده في يانغون، التقى المقرر الخاص بالسكرتير الأول لمجلس الدولة للسلام والتنمية؛ ووزير الخارجية ونائبه؛ ووزير الداخلية؛ ورئيس دائرة المخابرات العسكرية؛ ورئيس مكتب التحقيق الخاص؛ والمدير العام للســـجون والمديـــر العام للشرطة؛ ورئيس الفرع الخاص ورئيس دائرة التحقيق الجنائي؛ وأعضاء في لجنة حقوق الإنســـان الحكومية. وزار المقرر الخاص سجن إنسين المركزي حيث قابل على انفراد ١٦ سجيناً، منهم سجناء سياسيون اعـــتقلوا مؤخراً وسجناء التقاهم في زيارته السابقة في شباط/فبراير ٢٠٠٢. وعقد أيضاً اجتماعات مع الأمين العام للجنة التنفيذية المركزية للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وأعضاء تلك اللجنة، وممثلين عن الأحزاب السياسية الإثنية وغيرها مـــن الأحزاب، وفريق الأمم المتحدة القطري، والأوساط الدبلوماسية، ومنظمات المجتمع المدني الدولية، وأوساط الأعمال التجارية الدولية والمحلية، وزعماء دينيين وكذلك سجناء سياسيين أُفرج عنهم مؤخراً.

٥- وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، سافر المقرر الخاص إلى هبا- آن (العاصمة)، وبلدة كيا - إن - سيكيي في ولاية كايين (كارين) حيث التقى السلطات المدنية والعسكرية المحلية، وزار محكمة الولاية ومكاتب الشرطة للمنطقة والبلدة، بما فيها السجون. والتقى أيضاً ممثلين عن جماعتي وقف إطلاق النار، وزعماء دينيين بوذيين ومسيحيين. وفي طريقه إلى يانغون، توقف المقرر الخاص في ماولاوميينغ، عاصمة ولاية مون حيث التقى قائد القيادة الجنوبية الشرقية المسؤول عن ولايتي مون وكايين، وزار المكتب المحلي للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. وأخيراً سافر أيضاً في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى منطقة باغو لزيارة سجن ثاياروادي حيث قابل ١١ سجيناً.

٦- وأعقب المقرر الخاص بعثته إلى ميانمار بزيارة إلى تايلند استغرقت أربعة أيام (من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر) عقد في أثنائها اجتماعات مع نائب الأمين الدائم لوزارة الخارجية، ومسؤولي الأمم المتحدة، وممثلي السلك الدبلوماسي، ووسائط الإعلام، والمنظمات غير الحكومية. وسافر أيضاً إلى شيانغ ماي للاستماع إلى النتائج الأولية لبحث اضطلع به فريقه في سياق بعثته من أجل جمع المعلومات مباشرة وبصورة منتظمة، والاستماع مباشرة لشهادات ضحايا وشهود انتهاكات حقوق الإنسان، وأشخاص آخرين قد تكون لديهم معرفة مباشرة بظروف أو سياق هذه الانتهاكات في مناطق ميانمار الإثنية في شان، وكايين (كارين)، وكايه (كاريني). والغرض من هذا المشروع البحثي هو وضع أساس صلب يقوم على مسح عملي مباشر بهدف تمكين المقرر الخاص من معرفة وفهم الحالة في هذه المناطق.

٧- وفي طريقه إلى ميانمار ومنها، أجرى المقرر الخاص مشاورات مع المبعوث الخاص للأمين العام إلى ميانمار.

باء - الأنشطة الأخرى

٨- بعد انتهاء بعثته سافر المقرر الخاص إلى نيويورك لتقديم تقريره المؤقت، وقدم بيانا إلى الجمعية العامة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ عرض فيه انطباعاته واستنتاجاته الأولية التي ترد بمزيد من التفصيل في هذا التقرير في ضوء المعلومات التي وردت في أثناء البعثة وبعدها.

٩- واجتمع المقرر الخاص، أثناء وجوده في مقر الأمم المتحدة، إلى عدد من ممثلي سلطات ميانمار، والدول الأخرى، والمنظمات غير الحكومية والأفراد العاديين، الذين أبدوا آراءً وقدموا معلومات بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار.

١٠- ووجه المقرر الخاص أربع رسائل متابعة إلى سلطات ميانمار (في ١٣ و١٩ و٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر و١٠ كانون الأول/ديسمبر) بشأن تعاونه معها في تنفيذ مهام ولايته، بما في ذلك التعاون في المسائل المتصلة بالتحقيق المقترح بموجب ولايته في مزاعم تتعلق بالعنف الجنسي ضد النساء في ولاية شان، وبشأن ظروف اعتقال واحتجاز السجناء والإفراج عنهم، بما في ذلك أعمال التوقيف والسجن لأسباب سياسية مؤخراً.

١١- وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، وجّه المقرر الخاص خمسة نداءات عاجلة (منها نداءان موجهان بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بالتعذيب، والمقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير) ورسالتين بشأن مزاعم وذلك بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بالإعدام خارج إطار القانون أو في محاكمات وجيزة أو تعسفية والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء.

ثانياً - التمتع بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان

ألف - حرية تكوين الجمعيات

١٢- اتخذ مجلس الدولة للسلام والتنمية خطوة هامة هي الإفراج عن داو آونغ سان سو كيي إفراجاً قالت إنه غير مشروط. وفي أعقاب الإفراج عنها في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٢، تمتع الأمين العام للرابطة الوطنية من أجل الديموقراطية وحزبها بقدر من حرية الحركة والاجتماع والتعبير في داخل مناطقهم وفي إطار أنشطتهم الحزبية. وتمكنت هي من السفر على نطاق واسع في البلاد دون قيود. وبدأت إعادة تنظيم الحزب والاجتماع إلى اتباعها وإلقاء خطابات عامة وفتح مكاتب جديدة (افتتح حتى الآن ٦٦ مكتباً للرابطة في جميع أنحاء البلاد). ولم يتعرض حتى الآن للتخويف أو المضايقة أي من اتباعها سواء أكانوا من مسؤولي التنظيم في الحزب أو ناشطين أو متعاطفين معه، رغم استمرار مراقبتهم كما في السابق ولكن بطريقة ألطف تخلو من الضغط المباشر. ويرصد أفراد المخابرات العسكرية بانتظام الرابطة الوطنية وجميع الأنشطة السياسية الأخرى. ويواصل هؤلاء الأفراد تواجدهم الواضح أمام مكتب الرابطة فيرصدون حركة الدخول إليه والخروج منه، ويصورون الزائرين، وكثيراً ما يتصلون بهؤلاء لسؤالهم عن اتصالاتهم ومناقشاتهم. وما تريده هذه الوكالات الأمنية هو على ما يبدو معرفة ما يجري بُغية المحافظة على السيطرة التامة على الوضع وتجنب أي نشاط قد يفلت من أيديهم. ويبدو أن هاجسهم هو شبح الاضطراب الاجتماعي.

١٣- وفيما يعاد على نحو واضح فتح المجال السياسي فتحاً تدريجياً أمام الرابطة لإحياء أنشطتها لا يزال ينتظر معرفة مدى ذلك. ويفترض المقرر الخاص أن النظام المطبق في حالة الرابطة يصحُ أيضاً على الأحزاب السياسية الثمانية الأخرى التي لم يُلغ تسجيلها بعد انتخابات عام ١٩٩٠، مثلما لم يلغ تسجيل حزب الوحدة الوطنية الموالي للحكومة. والتقى المقرر الخاص ممثلين لعدد من هذه الأحزاب التي لم يستأنف أي منها أنشطته المشروعة متذرعاً بالخوف.

١٤- واجتمع المقرر الخاص أيضاً إلى ممثلين عن أحزاب كان قد أُلغي تسجيلها وتُسمي نفسها "السياسيون الوطنيون" كي يُسمح لهم بالمشاركة فيما يسميه مجلس الدولة للسلام والتنمية "السياسة الوطنية". وتشير هذه العبارة على ما يبدو إلى الأنشطة السياسية التي يسمح بها مجلس الدولة للسلم والتنمية خلافاً لـ "السياسة الحزبية" التي يطعن في شرعيتها. والتقى المقرر الخاص أيضاً تحالف القوميات المتحدة الذي يعتبر منظمة شاملة غير رسمية أسستها في تموز/يوليه ٢٠٠٢ ثمانية من أحزاب القوميات شاركت في انتخابات عام ١٩٩٠.

باء – حرية التعبير والإعلام والصحافة

١٥- لا تـــزال القيود مفروضة على حرية التعبير والإعلام. فالرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية لم تتلق بعد ترخيصاً للحصول على معدات طباعة لنشر وتوزيع المعلومات الحزبية أو السياسية، علما أنها طلبت هذا الترخيص في أيـــار/مايو ٢٠٠٢. وفي الوقت الحاضر ليس لدى داو آونغ سان سو كيي إلا ترخيص يتعين تجديده كل ستة أشـــهر لتشغيل طابعتي حاسوب يمكنها استخدامهما في المكتب المركزي للرابطة. وفي مدينة ماولاومييني (عاصمة ولايـــة مون) زار المقرر الخاص فرع الرابطة الذي أُطلق سراح رئيسه وابنه في وقت سابق من هذه السنة. وقبل توقيفهما كانا يديران مطبعة تجارية أُغلقت بذرائع سخيفة على ما يبدو. وأُبلغ المقرر الخاص بأن هذه المطبعة لا تزال مغلقة رغم صدور أمر من المحكمة قبل وقت طويل بإعادة فتحها.

١٦- أما الصحافة الحرة فلا تزال في انتظار أن تُصبح واقعاً اجتماعيا في ميانمار. ويخضع كل منشور في ميانمار لرقابة مجلس تسجيل دور الطباعة والنشر من أجل في وزارة الداخلية. ولم يرد أي ذكر للإفراج عن آونغ سان سو كيي إلا في صحيفة "ميانمار تايمز"، وهي صحيفة أسبوعية خاصة يوزع نحو ٠٠٠ ٢٥٠ نسخة منها. ويعتقد المقرر الخاص أن حرية الصحافة في ميانمار قد تكون سبيلاً إلى بعث الثقة في نفوس جميع الأطراف. ويعتبر الحصول على المعلومـــات أيضاً عنصراً أساسياً في نجاح الاستراتيجية الإنمائية. ويستلزم تخفيف حدّة الفقر حرية الحصول على المعلومات وتحسين نوعيتها. والصحافة الحرة والمستقرة والمستقلة تستطيع أن تكون وسيلة للاستماع إلى المواطنين والمســـاعدة في إقامة توافق وطني، ولكن من المهم ألا يغرب عن البال أن وسائط الإعلام هي في جوهرها أعمال تجاريـــة، فبقاؤها يعتمد على نشاطها الاقتصادي العام. وإحدى المسائل الرئيسية التي تواجه مجلس الدولة للسلام والتنمية مسألة تحديد الخطوات التي يمكن اتخاذها لإنشاء وسائط إعلام حرة ومستقلة.

جيم – السجناء السياسيون

١٧- يـــبدو أن مجلـــس الدولة للسلام والتنمية قد قبل بالرقم الذي حدّدته لجنة الصليب الأحمر الدولية لعدد "المحـــتجزين الأمنـــيين" الـــبالغ ٤٤٨ ١ "محتجزاً أمنياً" (حتى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢)، وينطوي هذا الاحـــتجاز عـــلى عنصر سياسي أو أمني حتى في حالة الإدانة بارتكاب جنايات. أما ما يبدو من توافق في الآراء داخـــل مجلس الدولة للسلام والتنمية بشأن أعداد وفئات هؤلاء المحتجزين فيشكل أساساً أوضح للتفاهم. ودعا المقـــرر الخاص إلى إطلاق سراحهم قبل نهاية السنة أو على أقل تقدير بحلول موعد بعثته القادمة. وأُبلغ بأن ذلك لـــيس مرجحاً ولكن الإفراج سوف يستمر. وأكد المقرر الخاص أيضاً من جديد دعوته إلى وجوب الإفراج فوراً ودون شروط عن أولئك المحتجزين بسبب آرائهم أو أنشطتهم السلمية الفعلية أو المنسوبة إليهم (والذين يشكلون على ما يبدو الأغلبية الكبرى من المحتجزين). أما فيما يتعلق بأولئك الذين توجد ضدهم أدلة صدقية على تورطهم في أعمال عنف فإن من الممكن النظر في الإفراج عنهم من خلال عفوٍ يجري في سياق الوفاق الوطني.

١٨- وفي ٢١ تشـــرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أُفرج عن المجموعة الأولى من السجناء وعددهم ١١٥ سجيناً، منهم أعضاء في الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية ومحتجزون "أمنيون" آخرون، ورحب المقرر الخاص بذلك في بيانه الصحفي. وفي رأيه أن ذلك أظهر استمرار حُسن النية لدى مجلس الدولة للسلام والتنمية إزاء تحقيق الانفراج في الجو السياسي وكان بمثابة الإفراج عن أكبر مجموعة وحيدة من السجناء منذ بدء عملية بناء الثقة بين المجلس والرابطة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وإذا أُفرج عن السجناء الـ ١١٥ جميعاً بلغ مجموع السجناء الذين أُفرج عنهم نحو ٩٥٠ سجيناً في السنتين الماضيتين، منهم ٥٥٠ سجيناً سياسياً و٤٠١ من الحوامل أو الأمهات اللواتي لديهن أطفال.

١٩- إن الإفـــراج عـــن جميع السجناء السياسيين يُعتبر معياراً لجدية عملية التحول السياسي والوفاق الوطني. وبالنظر إلى المعدل الحالي للإفراج عن السجناء وهو في المتوسط ٢٧ سجيناً في الشهر، فإن الإفراج عن السجناء الباقين سوف يستغرق نحو أربع سنوات. ويُدرك المقرّر الخاص التفسير الذي يفيد بأن تدني معدّل الإفراج يبيّن أن السجناء السياسيين هم رهائن في الحوار السياسي وأن الإفراج عنهم يستخدم وسيلة تفاوض لتأخير عملية الوفاق الوطني. وقد يكون الأمر كذلك. ولكن على الرغم من الاتصالات المستمرة بين المجلس والرابطة، لم يبدأ بعد حوار سياســـي جوهري منظم. فما هو الغرض من احتجازهم إذن؟ إذا كانت هذه التفسيرات خاطئة، أمكن دحضها فقـــط بعمل مقنع، أي بإطلاق سراح المزيد من المحتجزين في المستقبل القريب، إذا يساهم ذلك في عملية التغيير الصادقة في المناخ السياسي وفي مجال حقوق الإنسان في البلاد، وهذا أمر ضروري لتحقيق الوفاق الوطني.

٢٠- وينـــبغي لإطلاق سراح المحتجزين أن يكون أيضاً بلا شروط. وفي الوقت الحاضر، يطلق سراح السجناء السياســـيين إطلاقاً مشروطاً بموجب المادة ٤٠١ (١) من قانون الإجراءات الجنائية الذي ينص على تعليق الحكم بقـــدر ما يوافق المحكوم عليه على عدم المشاركة في أنشطة تُعتبر تهديداً "للنظام العام". ورفض عدد من السجناء الذيـــن التقاهم المقرر الخاص أن يفرج عنهم إفراجاً مشروطاً. وقيل للمقرر الخاص أيضاً إن أفراد المخابرات العسكرية قد أبلغوا عدداً من أعضاء الرابطة قبل الإفراج عنهم أن في إمكانهم استئناف أنشطتهم الحزبية إذا رغبوا في ذلك ولكن عليهم الإبـــلاغ عن أي اتصال أو أنشطة هم على علم بها مما تقوم به "الجماعات السرية"، أي حركات المعارضة غير المشروعة؛ وإذا لم يفعلـــوا ذلك وجب عليهم قضاء محكوميتهم المتبقية إضافة إلى الحكم الجديد. وهذه الممارسة مخالفة لمعايير حقوق والإنسان، وتقوِّض روح الانفراج السياسي التي يسعى المجلس إلى تعزيزها.

دال - أوضاع السجون

٢١- كما في أثناء البعثات السابقة، أكد جميع السجناء الذين قابلهم المقرر الخاص (انظر المرفق) أن الأوضاع العامة لاحتجازهم قد تحسنت في السنوات الأخيرة. وهذا يظهر الالتزام الإيجابي من قبل السلطات والتعاون البناء مع لجنة الصليب الأحمر الدولية منذ شهر أيار/مايو ١٩٩٩. وسر المقرر الخاص أن يعلم من السجناء أنفسهم أن السجناء الذين قوبلوا في أثناء بعثاته السابقة لم يتعرضوا للانتقام، وذلك يتفق والضمانات التي وردت من المجلس.

ولا يثير قلقه إلا إخضاع بعض الأشخاص الذين قابلهم للاستجواب من قِبَل أفراد المخابرات العسكرية بعد المقابلة لمعرفة سبب ومحتوى ما دار بينهم وبين المقرر الخاص من حديث. وهذه الممارسة قد تعتبر محاولة لتخويفهم ومنع بعضهم أو غيرهم من مواصلة التعاون مع المقرر الخاص.

٢٢- ويرحب المقرر الخاص أيضاً بتوقف ما كان يقع في السابق من سوء معاملة بدنية للسجناء السياسيين مثل الضرب، ويرحب بتلقي السجناء المسنين مثل يو وين تين والدكتور سالاي ثان تون رعاية طبية منتظمة وزيارات يومية من الطبيب. وأحاط المقرر الخاص علماً بأن إدارة السجون تنظر جدياً في السماح للسجناء السياسيين بالحصول على مواد الكتابة والقراءة خلاف الكتب الدينية، وتيسير الحصول على المواد التعليمية لمن يرغب في متابعة دراسته. ومن الواضح أن الإفراج عنهم يحل هذه المشاكل.

٢٣- وتوجد بعض المجالات الأخرى التي تتطلب مزيداً من الاهتمام منها نوعية الغذاء، وما يذكر عن ضرب السجناء العاديين، وفرص الحصول على الرعاية والعلاج الطبيين من قبل أخصائيين مؤهلين لذلك، لا سيما في الحالات الطارئة. ومنذ شهر تموز/يوليه ٢٠٠٢، توفي في أثناء الاحتجاز أربعة سجناء سياسيين (ماي أيك بان، يو أونغ ماي ثو، يو ساي با، يو ماونغ كو). وتعزى هذه الوفيات على ما يزعم إلى التأخير في استصدار موافقة السلطات على الحصول على المساعدة الطبية العاجلة. وبذلك يبلغ مجموع السجناء السياسيين الذين توفوا في أثناء الاحتجاز ٧٤ سجيناً منذ عام ١٩٨٨. ويدرك المقرر الخاص أن السجناء العاديين أسوأ حالاً من ذلك، ومعدل الوفيات في السجن وفي معسكرات العمل مرتفع على نحوٍ غير عادي. وهذه مسألة يعتزم متابعتها في أثناء بعثته القادمة. وأُبلغ المقرر الخاص أيضاً أنه في بضع مناسبات جرى قبيل زيارته أو زيارة لجنة الصليب الأحمر الدولية نقل المجرمين العاديين المرضى مرضاً شديداً نقلاً مؤقتاً إلى خارج السجن، وذلك كي لا يلاحظ بؤس حالتهم الصحية. وحدث ذلك على ما يذكر في سجون ميّتكيّنا، وانسين، وثاياروادي.

٢٤- وفي بضع نواح لا تزال حال السجناء السياسيين أسوأ من حال المجرمين. فيبدو مثلاً أنهم كثيراً ما يودعون عمداً في سجون بعيدة عن بيوتهم. وهذا يجعل الزيارات العائلية صعبة للغاية أو مستحيلة، ويؤثر سلباً في ظروف الاحتجاز لأن السجناء يعتمدون اعتماداً كبيراً على دعم أسرهم في إقامة أود حياتهم في السجن. كما لا يزال بعضهم يحتجز احتجازاً انفرادياً يؤثر دون شك تأثيراً سلبياً على صحتهم. وإضافة إلى ذلك، لا يسمح لهم بلقاء أسرهم على حدة في أثناء زيارات العائلة ولا يستطيعون الاستفادة من إلغاء الأحكام بموجب القانون القائم. ويوجد مصدر آخر للقلق الجدي هو استمرار ممارسة الاحتجاز الإداري للسجناء السياسيين لفترات غير محددة تتجاوز مدة الحكم وذلك بموجب المادة ١٠ (أ) من قانون حماية الدولة لعام ١٩٧٥. وبحسب معلومات المقرر الخاص، فإن عدد الأشخاص الذين يعانون من هذه الممارسة لم يقل عن ٢٦ شخصاً في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وجميع هذه الحالات تشكل انتهاكاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية. ويمكن حلها حلاً نهائياً بالإفراج عن

جميع هؤلاء الأشخاص. وهذا من شأنه أن يعود بالنفع على جميع السجناء وسلطات السجون الذين يتمكنون عندئذ من التركيز على المجرمين وحدهم.

واو - الاعتقالات السياسية الأخيرة

٢٥- إن محدودية عدد الاعتقالات السياسية بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وحزيران/يونيه ٢٠٠٢ تترك انطباعاً يفيد بأن قمع الأنشطة السياسية السلمية قد خف إلى حد ما. ويبدو أن ذلك قد نجم إلى حد بعيد عن مناخ التوقعات السياسية الناشئة عن العملية التي بدأت قبل سنتين. كما يبدو أيضاً أنه نشأ عن كفاءة نظام الرقابة وما رافقه من خوف عام في نفوس الناس وحذر في ممارسة حقوقهم المحدودة في الاضطلاع بأنشطة سياسية. واعتبر كثيرون من مواطني ميانمار البيان الصادر عن مجلس الدولة للسلام والديمقراطية في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٢ دليلاً على فتح صفحة جديدة فعلاً وعلى إعادة فتح أبواب الأنشطة السياسية. ونتيجة لذلك تشكلت في أوساط الطلاب الناشطين وغيرهم من الأفراد المثقفين لأغراض أدبية ودينية ولأغراض الرعاية الاجتماعية وغيرها، وذلك بهدف المشاركة مشاركة سلمية في عملية التحول. وأخذت هذه الجماعات تنشر وتوزع منشورات ونشرات ومجلات. وأسفرت هذه الأنشطة عن مسلسل من الاعتقالات التي وقعت منذ تموز/يوليه وشملت نحو ٥٠ طالباً ومعلماً ومحامياً وناشطين مسالمين آخرين.

٢٦- وقد سبق للمقرر الخاص أن أعرب عن دهشته وقلقه لمجلس الدولة للسلام والتنمية إزاء تجدد الاعتقال والاحتجاز السياسيين على النمط الذي ورد وصفه في تقرير المقرر الخاص إلى الجمعية العامة (A/57/290)، بما في ذلك الاعتقال التعسفي، والاحتجاز الانفرادي المتطاول، والتحقيق من قبل أفراد المخابرات العسكرية، وانتزاع الاعتراف بالذنب أو انتزاع المعلومات بالإكراه في أحيان كثيرة، ويلي ذلك المحاكمات الوجيزة وإصدار الأحكام والسجن. وتعرض عدد ممن اعتقلوا منذ تموز/يوليه لأشكال متنوعة من أشكال سوء المعاملة وقت اعتقالهم أو في أثناء التحقيق معهم. وهذه الممارسات تشكل نوعاً من التعذيب لأنها تشمل ثلاثة عناصر رئيسية من عناصر تعريف التعذيب وهي: فرض المعانات الشديدة بهدف انتزاع المعلومات أو الاعتراف أو المعاقبة من قبل وكلاء الدولة الذين يتصرفون بصفتهم الرئيسية.

٢٧- وقد أطلق سراح الجميع ما عدا ٥ منهم بعد بضعة أيام من الاحتجاز لدى الشرطة جرى في أثنائها استجوابهم من قبل رجال المخابرات العسكرية أو مخابرات الشرطة بشأن أنشطتهم اتصالاتهم وعلاقاتهم المشتبه فيها. وقد جرى حضهم على عدم متابعة هذه الأنشطة، وذلك بتهديدهم بالسجن، وأجبروا على التوقيع على تعهد بعدم المشاركة في أنشطة تعتبر مخلة بالنظام العام والاستقرار العام. ومن الـ ٥ الذين اتهموا بموجب المادة ٥(ي) من قانون الطوارئ الطالبان ثت ناونغ سو وخين ماونغ وين. وقد اعتقل هذان الطالبان في شهر آب/أغسطس الماضي لقيامهما بتوزيع منشورات تدعو إلى الإفراج عن زملائهم الطلاب المحتجزين منذ وقت سابق

ولإعرابهم عن التأييد لعملية التحول السياسي والوفاق الوطني. وقام ثت ناونغ سو أيضاً بتظاهرة صامتة بمفرده. وقام هذان وآخرون بهذه الأنشطة السلمية بعد استماعهم لبيان مجلس الدولة للسلام والتنمية الصادر في ٦ أيار/مايو. وكرر المقرر الخاص إثارة قضيتهما وقضايا أخرى لدى مجلس الدولة للسلام والديمقراطية منذ إصداره نداءه العاجل في ٢ أيلول/سبتمبر، ومنذ مقابلته الاثنين في السجن في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. وقد دهش عندما علم بصدور حكم عليهما بالسجن ١٤ سنة و٧ سنوات على التوالي.

٢٨- وتشكل هذه الاعتقالات انتهاكاً للحق في الممارسة السلمية لحقوق الإنسان الأساسية، هذه الممارسة التي تعتبر ضرورية لنجاح عملية التحول. وتتطلب عملية التحول هذه دعماً محلياً ودولياً، ويتطلب بدوره الثقة. غير أن هذه الاعتقالات تقوض الثقة في العملية التي انطلقت. وهذه الاعتقالات تلقي بشكوك جدية على نية مجلس الدولة للسلام والديمقراطية في "فتح صفحة جديدة".

هاء - حرية الدين

٢٩- في الصورة التي انطبعت في ذهن المقرر الخاص توجد خلفية من الاحترام العام لممارسة الدين، غير أنه يوجد أيضاً تباين ذلك على الصعيد المحلي أو في المناطق. ويبدو أن احترام حرية الدين يُراعى في المناطق القريبة من السلطات المركزية أكثر مما في المناطق النائية أو في مناطق التمرد. وليس لديه تفسير واضح لذلك. فربما كان ذلك بسبب عدم كفاية سيطرة الحكومة المركزية على السلطات المحلية أو إهمال احترام تلك الحرية الواجبة لبعض الديانات. ولا تزال ترد تقارير عن مشاكل مزمنة تتعلق بالمسلمين في ولاية راخين خصوصاً وإن لم يقتصر ذلك على هذه الولاية وحدها. ويدرك المقرر الخاص مساعي مسؤولي مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين في هذا الصدد، ويعتزم أن ينظر في هذه المسألة على نحو أوثق في أثناء بعثته القادمة.

٣٠- والتقى المقرر الخاص في أثناء بعثته قساوسة وزعماء محليين لعدد من الكنائس المسيحية، كما التقى رهباناً بوذيين. وسمع بوجوب الحصول على إذن من السلطات لبناء كنيسة أو مركز لجماعة مسيحية. ويبدو أنه رغم الحصول على إذن بذلك من السلطات المحلية، ينبغي لهم التوجه إلى جميع المستويات الإدارية حتى مستوى البلدة حيث تكثر الصعوبات التي يواجهونها؛ وفي حالة رفض منحهم الإذن بذلك يتعين عليهم متابعة شكواهم عبر المستويات ذاتها حتى بلوغ المستويات العليا.

زاي - الجنود الأطفال

٣١- بعد مناقشة موضوع الأطفال والتراع المسلح في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ في مجلس الأمن بالأمم المتحدة اعتمد بالإجماع القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١) الذي يتضمن أحكاماً واضحة بشأن شمول الأطفال بالحماية في أعمال الهيئات التعاهدية وآليات الأمم المتحدة. ويعتقد المقرر الخاص أنه من الضروري أن يبدأ النظر في إطار

ولايـــته في مسألة تجنيد واستخدام الأطفال في ميانمار من قبل الجيش والجماعات المسلحة. أما الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة التي ذكر أنها تجند الأطفال فمنها الجيش الموحد لولاية وا، وجيش ولاية شان الجنوبي، وجيش التحرير الوطني لكارين، والجيش الكاريني، والجيش البوذي لكارين الديمقراطية، وجيش استقلال كاتشين، وجيش التحرير الوطني لمون.

٣٢- ويـــرى المقرر الخاص أن من المسائل القائمة في ميانمار مسألة التجنيد الطوعي و/أو الإلزامي للأطفال في القـــوات المســـلحة ومختلف طرق استخدامهم من قبل هذه القوات. وظل يتلقى تقارير في هذا المجال منها تقرير "الجـــنود الأطفـــال ١٣٧٩" الذي أعده الائتلاف من أجل وقف استخدام الجنود الأطفال (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢) و"طول بندقيتي طولي" الذي أعده مرصد حقوق الإنسان (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢)، هذه التقارير التي نشرت بعد الاضطلاع بالبعثة. وموقف المقرر الخاص من هذه التقارير هو موقفه نفسه من التقارير المشابهة، فالـــنوعان يتضمنان مزاعم بشأن التجنيد الإلزامي للأطفال كجنود، وهو يريد التحقيق في هذه المزاعم وفي جملة مزاعم تتعلق بانتهاكات أخرى.

٣٣- وتمكن المقرر الخاص من جمع بعض المعلومات في أثناء البعثة، وهي معلومات تظهر وجود جنود أطفال في ميانمار رغم أنه لم يتمكن بعد من التثبت من أبعاد هذه المشكلة على وجه الدقة. ويرى أن العديد من التوصيات المقـــترحة في التقارير آنفة الذكر تشكل مسالك مفيدة لإجراء تحقيق جدي في هذه المسألة من قبل جميع أطراف النزاع. وبعض الاقتراحات يمكن أن يساعد في إجراء تحقيق هادئ وموضوعي في سبل إعمال حقوق الطفل على نحـــو أفضل في ذلك المجال الصعب، وذلك مثلاً بإقامة نظم موثوقة للتثبت من سن الأفراد المجندين وإنشاء نظام شـــامل لتسجيل الولادات. وفي هذا الصدد، يسعد المقرر الخاص أن يتعاون مع سلطات ميانمار في طلب التعاون الـــدولي مع الوكالات المعنية مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمنظمات غير الحكومية. ومن شأن قيام مجلس الدولة السلام والتنمية بتحرك في هذا الاتجاه أن يكون تطوراً إيجابياً للغاية.

٣٤- ويعرب المقرر الخاص عن اعتقاده أنه من المهم أن يعترف مجلس الدولة للسلام والتنمية بهذه المشكلة وأن يبدأ العمل على تناولها بطرق منها الانضمام إلى البروتوكول الاختياري ذي الصلة بالملحق باتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حظر أسوإ أشكال عمل الأطفال لعام ١٩٩٩ التي تحدد التجنيد الإجباري أو الإلزامي للأطفال باعتباره شـــكلاً من هذه الأشكال. وفي الوقت ذاته، يمكن لمجلس الدولة للسلام والتنمية أن يشارك في نقاش بناء مع لجنة حقوق الطفل في سياق النظر في التقرير الدوري الثاني عن تنفيذ الاتفاقية، كما يمكنه أن ينظر في أية تدابير أخرى بحسب الاقتضاء.

ثالثاً- التحقيق المستقل في المزاعم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في المناطق الإثنية

٣٥- إن أحد الآثار الرئيسية للتمرد الجاري على الحدود بين ميانمار وتايلند منذ الثمانينات نشوء مشكلة الأشخاص المشردين داخلياً. ويطال هذا التمرد جميع السكان. فهذا النوع من الحرب يطال المدنيين لأنه من الصعب للغاية التمييز بين المحاربين وغير المحاربين. والجانب المثير في هذه المشكلة هو انجرار السكان المدنيين في مناطق التمرد الإثني في ميانمار انجراراً حتمياً إلى النزاع رغم خياراتهم الفردية. فالجيش يترع إلى النظر إلى اللاجئين/الأشخاص المشردين داخلياً باعتبارهم أعداءً، ويعتبر مخيمات اللاجئين معاقل خلفية لشن هجمات على البلاد. ونتيجة لذلك، فإن أي تحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق الحرب يعتبر عملاً ضد مجلس الدولة للسلام والديمقراطية.

٣٦- ويعتقد المقرر الخاص أن الوقت قد حان لإيجاد مخرج من هذا المأزق الذي ينظر فيه تلقائياً بعين الشك في أي بحث لمزاعم تقوم على أسس سليمة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان باعتبار ذلك تهمة ضد مجلس الدولة للسلام والديمقراطية. ويعتقد أن الكشف السلمي عن الانتهاكات يعتبر مساهمة في الوفاق والسلام الوطنيين اللذين يمكن أن يفتحا الطريق أمام المساءلة التي تعتبر شرطاً أساسياً لسيادة القانون.

٣٧- ولا شك في القول إن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان قد وقعت وتقع في المناطق التي تعمل فيها جماعات مسلحة. وقد نسبت هذه الانتهاكات أساساً إلى الجيش. وتوجد أيضاً أدلة على أن الجماعات العاملة من البلدان المجاورة وبدعم خارجي لا تبدي اكتراثاً بحياة المدنيين وأمنهم. وقد أدى استمرار أنشطتها المسلحة في هذه المناطق إلى تدابير مضادة للتمرد من قبل الجيش الذي أدت تدابيره هذه إلى آثار مدمرة في أوساط السكان المحليين.

٣٨- أما مسألة التحقيق المستقل في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق التمرد الإثنية هذه فكانت من المسائل المحددة التي تناولها المقرر الخاص في أثناء الفترة التي يغطيها التقرير. وأولي اهتمام خاص لمسألة التحقيق في المزاعم التي تقول إن نساء شان يتعرضن بانتظام للاغتصاب من قبل الأفراد العسكريين في ميانمار، هذه المسألة التي تناولها التقرير المعنون "ترخيص الاغتصاب" الذي نشرته مؤسسة شان لحقوق الإنسان وشبكة العمل من أجل المرأة في شان في شهر أيار/مايو ٢٠٠٢. وفي هذا الصدد، أطلع المقرر الخاص في أثناء بعثته الأخيرة على تفاصيل ثلاثة تحقيقات في المزاعم التي أطلقت مؤخراً بشأن الاغتصاب في ولاية شان، هذه التحقيقات التي أجرتها سلطات ميانمار لفترة ثلاثة أشهر. ودعي المقرر الخاص أيضاً لزيارة ولاية شان فاعتذر عن ذلك لأن زيارة قصيرة لا تعتبر مناسبة لإجراء تقييم جدي للانتهاكات التي يزعم وقوعها هناك. وفي طريق عودته من ميانمار، التقى المقرر الخاص بالكتاب والباحثين الذين وضعوا التقرير آنف الذكر، وقابل فريق البحوث التابع له عدداً من ضحايا وشهود حوادث الاغتصاب في تايلند.

٣٩- وفي أثناء التحضير للبعثة تابع المقرر الخاص هذه المسألة عن كثب. ولاحظ أولاً أن مجلس الدولة للسلام والتنمية قد رفض المزاعم باعتبارها تزييفاً دون أن ينظر فيها، وذلك في مؤتمرين صحفيين عقدا في ١٢ و٣٠ تموز/يوليه؛ وعقد لقاء إحاطة مع الصحافة في ٢٣ آب/أغسطس كان مثالاً على "الازدواجية في التفكير" إذ إن نائب وزير الخارجية خلص إلى اعتبار أن النتائج "الأولية" قد أظهرت أن المزاعم هي مزاعم مزيفة وضعها مؤلفو التقرير بالتواطؤ مع الجيش الثوري الموحد لشان، وتعهد في الوقت ذاته بألا يدَّخر جهداً ولا وسيلة لأغراض التحقيق؛ وأخيراً صرح عضوا الفريق العامل الوطني المعني بشؤون المرأة الذي زار مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في ١١ تشرين الأول/أكتوبر أنهما لم يطلعا على التقرير الأصلي عن الاغتصاب في شان.

٤٠- وفيما يلي تفاصيل التحقيقات الثلاثة التي عرضت على المقرر الخاص في أثناء بعثته:

(أ) تقرير التحقيق الأول (الذي وضعه "فريق خاص من موظفي الأمن") (والذي وضع بعد مقابلة ٩٤ ضابطاً وجندياً من ٢٤ كتيبة و٢٧ موظفاً من موظفي القضاء والشرطة والمستشفيات و٦ منظمات غير حكومية و١٩٥ قروياً) انتهى إلى الاستنتاج القائل "إن التحقيقات والاستنتاجات الأولية تبين أن معظم المزاعم تقريباً هي مزاعم مبالغ مبالغة شديدة فيها وأن الغرض منها هو الإساءة لسمعة ميانمار والقوات المسلحة في ميانمار"؛

(ب) التقرير الثاني (الذي أعده رئيس لجنة ميانمار النسائية الوطنية من أجل مكافحة الاتجار" (نائب وزير الداخلية) تحت "إشراف الجنرال خين نيونت")، استنتج أنه "لا يوجد أي دليل" يؤيد "زعم إرهابيي المخدرات في جيش شان الثوري الموحد"، وذلك بعد القيام ببعثة تحقيق استغرقت خمسة أيام في "٤٣ منطقة"؛

(ج) التقرير الثالث (الذي أعده فريق تابع للجنة العمل الوطنية في ميانمار المعنية بشؤون المرأة برئاسة الدكتورة داو خين وين شويه (زوجة الجنرال خين نيونت) الذي أعقب زيارة استغرقت خمسة أيام التقى الفريق خلالها ٦٥٠ مسؤولاً حكومياً في مقاطعتين، وما بين ٢٥٠ و٣٠٠ قروي مسن في أراضي قريتين) استنتج "أنه من الواضح أنه لا يوجد أساس للاتهامات". فلم يقع "اغتصاب على يد أفراد عسكريين بين عامي ١٩٩٦ و١٩٩٩ وفي عام ٢٠٠٢"، ولكن وقعت "ثلاث حالات اغتصاب في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١" وحكم على مرتكبيها بالسجن ما بين ٥ و١٠ سنوات.

٤١- وأطلع المقرر الخاص أيضاً على زعمين محددين هما إعدام ٥ قرويين في قرية كالين باداو في بلدة ثانبيوزايات في ولاية مون وإعدام ١٢ قروياً في قرية هتي لو بلير في بلدة كيا - إن - سيكيي في ولاية كايين، وتولّى إطلاع المقرر الخاص على ذلك مجلس الدولة للسلام والديمقراطية وذلك في الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

٤٢- وفيما سلم المقرر الخاص بأهمية هذه الجهود، أوضح لمجلس الدولة للسلام والديمقراطية أن اضطلاع أفراد عسكريين وآخرين من مجلس الدولة للسلام والديمقراطية بالتحقيقات يجعلها تحقيقات تفتقر إلى الاستقلالية المطلوبة لجعلها مقنعة وذات صدقية. وقد أجرى التحقيقات الفعلية على ما يبدو أفراد ليس لديهم مهارات خاصة أو تجربة خاصة في التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، وربما لم يكونوا على علم بالمعايير الدنيا المطلوبة لإجراء تحقيق ذي صدقية. وانطلاقاً من هذه التقارير يمكن الافتراض بأن هذه التحقيقات قد أجريت بطريقة تجعل قلة قليلة من الناس يشهدون خوفاً من الانتقام منهم أو من أسرهم (فقد عقدت اجتماعات كبيرة وجماعية وعامة للمسؤولين المحليين ووجهاء القرى والقرويين، وتولى تنظيم هذه الاجتماعات أفراد أمنيون/عسكريون معهم مرافقون عسكريون؛ وطُلب إلى وجهاء القرى على ما يُزعم أن يجمعوا القرويين وإلا غرِّموا؛ وطُلب إلى القرويين أن يوقعوا وثيقة ينكرون فيها المزاعم المتعلقة بالاغتصاب). وعلى حد علم المقرر الخاص لم يُبذل إلا القليل جداً من الجهد لمقابلة القرويين بمفردهم مقابلة تضمن سرية المقابلة والحماية للشهود لاحقاً. وليس من الواضح، إلا في حالة واحدة، ما إذا كانت الترجمة الفورية توفَّر على نحو فعال لضمان الاتصال المناسب. وربما كانت من عوامل التعقيد مشاكل اللغة، بما فيها ترجمة أسماء الأماكن والأفراد (من ضحايا وجنود). أما المنهجية الضمنية والأدلة الفعلية الوارد وصفها فلا يؤيدان الاستنتاجات التي انتهت إليها التحقيقات.

٤٣- وبعد أن أوضح المقرر الخاص ذلك اقترح أن يقوم مجلس الدولة للسلام والديمقراطية باستكشاف عدد من الخيارات لإنشاء آلية ذات صدقية للتحقيق في هذه المزاعم وغيرها من المزاعم العديدة بشأن الانتهاكات في مناطق الأقليات الإثنية، وأكد أهمية الالتزام بذلك في وقت مبكر. وهذه الخيارات هي التالية بحسب الأولوية:

(أ) إنشاء فريق مستقل للتقييم في إطار ولايته على أن تُبحث اختصاصاته المحددة بحثاً دقيقاً ويُتفق عليها. ومهمة هذا الفريق هي النظر في المزاعم التي أُطلقت مؤخراً بشأن انتهاكات حقوق الإنسان للنساء في ولاية شان. ويمكنه أيضاً أن ينظر في تجنيد واستخدام الأطفال كجنود وفي مزاعم أخرى بشأن حقوق الإنسان في مناطق الأقليات الإثنية؛

(ب) تشكيل لجنة تحقيق دولية قد تتطلب ولاية جديدة من الأمم المتحدة؛

(ج) إنشاء آلية تحقيق وطنية متوازنة تضم مجلس الدولة للسلام والديمقراطية وأطرافاً معنية أخرى في ميانمار. وقد أعربت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية عن استعدادها للمشاركة في هيئة من هذا النوع إذا ما أُنشئت. ويمكن أن تقدم الأمم المتحدة مساعدة تقنية للمساعدة في إنشاء هذه الهيئة إذا اقتضى الأمر إنشاءها.

٤٤- وإضافة إلى الحاجة إلى إجراء تقييم مستقل للمزاعم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في مناطق الأقليات الإثنية، اقترح المقرر الخاص على سبيل الأولوية أن ينظر مجلس الدولة للسلام والديمقراطية في السماح بوجود

مناسب للجنة الصليب الأحمر الدولية في جميع مناطق النزاع في البلد. ويمكن بعد ذلك للجنة الصليب الأحمر الدولية أن تقيِّم الوضع على أساس مستمر، وأن تقدم تقارير سرية إلى السلطات وتضع بالاشتراك مع هذه السلطات تدابير مناسبة تضمن الأمن والحماية للسكان المدنيين عند الاقتضاء. أما وصول لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى مرافق الاحتجاز فقد ساعد في تحسين أحوال السجون ومعاملة السجناء. ومن شأن وجود لجنة الصليب الأحمر الدولية في مناطق النزاع أن يساعد في تناول مسائل من نوع المسائل التي أثيرت في المزاعم الأخيرة وغيرها من المزاعم المتعلقة بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، ويمكن للجنة الصليب الأحمر الدولية أيضاً أن تبدأ توزيع القانون الإنساني الدولي على المتحاربين. ولدى لجنة الصليب الأحمر الدولية الولاية والقدرة الكافية للقيام بذلك في ميانمار (٤٠ موظفاً دولياً و٢٢٠ موظفاً محلياً).

٤٥- وأحاط المقرر الخاص علماً ببلاغ صدر في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر عن مجلس الدولة للسلام والديمقراطية يتضمن رداً أولياً إيجابياً على هذه المقترحات. ورحّب بالدعوة التي وجهها المجلس إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية "لزيارة منطقة ولاية شان بحضور كاف". ويأمل المقرر الخاص في أن تؤدي الاتصالات الأولية التي أجرتها لجنة الصليب الأحمر الدولية مع السلطات المحلية والسكان المحليين في هذه المناطق في أعقاب هذه الدعوة إلى تمهيد السبيل لتطوير التعاون وتنفيذ ولاية لجنة الصليب الأحمر الدولية الإنسانية هناك. وكتب أيضاً رسالتين بعثهما إلى سلطات ميانمار يطلب إليها فيهما توضيحاً لما جاء في الدعوة الموجهة إلى الأمم المتحدة في البلاغ ذاته.

٤٦- وكما ذكر المقرر الخاص في بيانه أمام الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، واستناداً إلى بحوثه هو في حالة حقوق الإنسان في مناطق الإثنيات، توجد على ما يبدو مشاكل جدية في طريقة معاملة الجيش للسكان المدنيين في مناطق مكافحة التمرد الإثنية. وهذه المشكلة لن تختفي بإنكار وجودها، وينبغي التسليم بوجودها وتناولها تناولاً مناسباً. وستظل المزاعم تثار طالما استمر وقوع الانتهاكات. والطريقة الأقرب إلى المعقول في تناول هذه المسألة هي التحقيق في هذه المزاعم بطريقة تتسم بالصدقية، والتثبت من الحقائق، واتخاذ إجراءات ضد مرتكبي الانتهاكات، ووضع إجراءات تحول دون تكرارها، وضمان السيطرة على وحدات الجيش، وتعويض الضحايا. ويرجو المقرر الخاص من مجلس الدولة للسلام والديمقراطية أن يتعاون معه في إجراء تقييم مستقل في إطار ولاية المقرر الخاص. ويكرر الإعراب عن استعداده لبحث الاختصاصات من حيث الاستقلالية والتوقيت وتكوين الفريق، وشفافية الإجراءات، وطرق التحقيق، وحماية الشهود في أثناء التحقيق. ومن الضروري أن يقبل مجلس الدولة للسلام والديمقراطية قبولاً واضحاً بطريقة عمل تستند إلى المعايير الدولية، وجعل العنف الجنسي ضد المرأة في ولاية شان مشمولاً باختصاص الفريق، وربما شمل هذا الاختصاص استعراض الاستنتاجات من قِبَل فريق المقرر الخاص في تايلند والمزاعم المتعلقة بالانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان في مناطق الأقليات الإثنية. ويمكن أن تنطلق هذه العملية في أثناء البعثة القادمة إلى ميانمار في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٣، ويمكن للأمم المتحدة أن تقدم المساعدة التقنية من خلال مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في إنشاء فريق التحقيق التابع للمقرر الخاص.

رابعاً – مسائل أخرى

ألف – تحديات الانتقال والتنمية

٤٧- من الضروري فهم البنية الهرمية للمؤسسة العسكرية والمجتمع في ميانمار وذلك بغية فهم الطريقة التي تنظر بها القيادة العسكرية إلى الوضع؛ وبذلك الفهم فقط يستطيع المجتمع الدولي أن يساهم في إحراز تقدم في مسائل مثل الانتقال إلى الديمقراطية والتنمية التي طال انتظارها في ذلك البلد. ويعتقد أعضاء مجلس الدولة للسلام والديمقراطية أنهم أحرزوا الكثير منذ عام ١٩٨٩ أي: وقف إطلاق النار مع العديد من جماعات المتمردين، وتطوير الهياكل الأساسية، والانفتاح على اقتصاد السوق، وفتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي، والمبادرات الدبلوماسية (مثل العضوية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والتطورات الإيجابية في مجال حقوق الإنسان التي ذكرها المقرر الخاص في تقاريره السابقة (انظر E/CN.4/2002/45). ووفقاً لآراء طرف ثالث، يصح القول إنه جرى تحقيق المزيد من التنمية والسلم والاستقرار في مجالات أكثر من ذي قبل والقول بازدياد الحرية (نسبياً).

٤٨- ويعتقد المقرر الخاص أنه ينبغي للمجتمع الدولي، لا سيما الدول الأعضاء التي تربطها علاقات تاريخية بميانمار، التخلي عن أي وهم بإيجاد حلول سريعة للمشاكل البنيوية والثقافية بالغة التعقيد التي أعاقت طوال ٥٠ سنة إحراز تقدم سياسي واقتصادي في ميانمار؛ ولا يمكن فرض حلول على هذا البلد. ويعتقد المقرر الخاص أن الفريق الدولي المعني بالأزمات قد عبّر في منشوره "موجز آسيا الإعلامي" (٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢) تعبيراً ناجحاً للغاية عن هذا الشرط الذي يوافق المقرر الخاص عليه موافقة تامة:

> "... ينبغي للهدف أن يكون تحريك الأنماط الجامدة من أنماط السلوك والتفكير الموجودة في البلد وذلك عن طريق تشجيع فعاليات جديدة وسياسات وأفكار جديدة، بل سُبُل إلى الديمقراطية، والاحتراف العسكري، واقتصاد سوق قوي وتنمية اجتماعية واسعة على نحو يمكّن فعلاً من بلوغ ذلك الهدف. ومن الضروري التخلي عن التفكير الذي يرى في أي تقدم يُحرَز في إطار الحكومة العسكرية عقبة أمام التحوُّل الديمقراطي وبالتالي شيئاً لا ينبغي دعمه وتشجيعه أو حتى الاعتراف به. أما الواقع، سواء ارتاح له صانعو السياسة الغربيون أم لا، فهو أن القيادة العسكرية هي التي يرجّح أن تقوم أكثر من غيرها بالقبول بحل وسط في مناخ التقدم أكثر مما تحت الحصار. وفي نهاية المطاف فإن العزلة المفروضة على الذات منذ خمسة عقود هي التي أدت إلى نشوء التفكير الذي تناهضه الآن المعارضة الداخلية ومؤيدوها الدوليون.".

باء – المعونة الإنسانية

٤٩- استجابة للظروف الإنسانية المتقلبة في ميانمار، يقوم فريق الأمم المتحدة القطري حالياً بإعداد تقرير عنوانه "استعراض للحالة الإنسانية وإطار للعمل في ميانمار" (عنوان عملي) وذلك بهدف إيجاد سُبُل إلى سد حاجات

الشـــعب عـــلى نحو أفضل. وهذه الوثيقة سوف تمكِّن فريق الأمم المتحدة القطري من التحدث بصوت واحد في تحليله للحالة القطرية وعرضه إطاراً للاستجابة لتلك الحالة. ويُتوقع أن يكون هذا الإطار بمثابة مخطط لإجراءات مباشرة يكون لها أقصى الأثر. وأهداف هذا الإطار الاستراتيجي هي التوعية بالحالة الراهنة؛ والتأثير في السياسات العامـــة؛ وتعبئة الموارد؛ وتعزيز إقامة الشراكات مع الجهات المعنية. ويُتوقع أن تُشكِّل هذه الوثيقة أحدث تحليل لـــلحاجات الأساســـية للســـكان في هذه المرحلة من الانتقال السياسي، وأن تحث المجتمع الدولي على النظر في المشاركة مشاركة نشطة على نحو يمكن أن يؤدي إلى تطورات سياسية إيجابية. ويُتوقع إصدار تقرير نهائي في الربع الأول من عام ٢٠٠٣.

٥٠- وفي مسألة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز تتعاون ميانمار مع برنامج الأمم المتحدة للإيدز. وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، عُقدت حلقة عمل مشتركة لتقييم حالة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلد. وقد أبلغـــت الحكومـــة المقرر الخاص أنه وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للإيدز يوجد في ميانمار ما مجموعه ٢٧٩ ١٧٧ شخصاً من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في نهاية عام ٢٠٠١، معظمهم من الفئات المعرَّضة للخطر الشديد والفئات الموجودة في مناطق الحدود.

خامساً - ملاحظات ختامية

٥١- إن المقـــرر الخـــاص مقتنع بأن المساعدة في تعزيز الحوار بين جميع الفعاليات السياسية في ميانمار بهدف التعجيل في التقدم نحو السلام تستلزم القيام أكثر من أي وقت مضى بتطوير خطاب رشيد بشأن الخيارات في مجالي السياسة العامة والاستراتيجية، هذه الخيارات التي تكون ممكنة فعلاً. وقد يكون من الضروري أن يؤخذ في الاعتبار أن وضع سياسات دولية تساهم في التغيير في عالم باتت فيه حقوق الإنسان بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ يميل إلى احتلال مقعد خلفي، ولا بد من التسليم بأن استعداد المجتمع الدولي وقدرته محدودان للغاية فعلاً.

٥٢- لقـــد آن الأوان للاستعاضة عن التوقعات الكبيرة في سيناريو اللعبة المثالية وفي كتابة النماذج الدستورية بمناقشـــة واقعية للمتطلبات التي تقلل من التركيز على التوجيهات والتي تمكِّن من حفز عملية تغيير حقيقية. ومن المهم أهمية حاسمة متابعة وفهم وتعزيز القوى الداخلية في ميانمار، لأنها وحدها ستكون قادرة في نهاية المطاف على إحداث التغيير الممكن. وفي سبيل ذلك، آن الأوان لجرد المعارف وتقييم ما تركه التغيير التدريجي من آثار مستمرة بـــدلاً من مواصلة الشكوى من قلة التغيير في السنوات الـ ١٤ الماضية من حيث السلطة والنفوذ في مجلس الدولة للســـلام والديمقراطـــية، وفي الجيش والمجتمع. فيمكن رؤية التحرك من جميع الزوايا من حيث الاتصالات وتبادل المعلومات بين مجلس الدولة للسلام والديمقراطية والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في السنتين الماضيتين. ولكن لا بـــد مـــن الإصرار رغم ذلك على إيجاد خريطة طريق لحوار جوهري ولتحديد أهداف للجانبين باعتبار ذلك ضرورة لإحراز تقدم نحو التحول الديمقراطي.

٥٣- وينبغي للمجتمع الدولي أن يفتح عينيه لرؤية نوى التغيير. وينبغي لـــه أن يواصل الحوار مع جميع الجهات وهي مجلس الدولة للسلام والديمقراطية والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وغيرهما من الأطراف وجماعات وقف إطلاق النار. وسيتأثر نفوذ المجتمع الدولي كثيراً بالعوامل المحلية وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل كل جهد لإيجاد "بيئة تمكينية". وينبغي للدول الأعضاء والمنظمات الدولية أن تحذو حذو الفعاليات المحلية بشأن التحول السياسي. وفيما بدأ العمل من قبل الأمينة العامة للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وزملائها، يكون من المهم أهمية أساسية اتـــباع نهج عملي والتحرك في إطار الحلول الوسط والمفاوضات التي حددتها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بالاشتراك مع أطراف سياسية أخرى وجماعات إثنية وجماعات مدنية. وحتى إذا بدا لأول وهلة أن هذه الترتيبات لا تســـتطيع أن تستوفي بعد متطلبات جعلها أساساً لديمقراطيات وطيدة، فإن هذا هو ما حدث أيضاً في عملية التحول الديمقراطي في العديد من الديمقراطيات الجديدة في العالم. دعونا ألا نرفض التسليم بما أحرز من تقدم لأن التغييرات التي حدثت لا تحقق السيناريو الأقصى.

٥٤- وفي المقـــابل، لقد حان الوقت للتخلي عن المفهوم الوهمي الذي يقول إن التحول السياسي تختفي أجهزة الدولـــة ووكلاؤهـــا اختفاءً سحرياً. فكما في أي تحول ديمقراطي في القرن العشرين، وحتى بعد ذهاب الأنظمة المتســـلطة، يظل في أماكنهم البيروقراطيون الذين يديرون البلاد مثل القضاة وموظفي النيابة العامة والجيش. وقد أنجزت حوارات سياسية عديدة في بلدان أخرى من بلدان جنوب شرق آسيا قبل مواجهة المطالبة بالديمقراطية التي تقوم على المشاركة، أي الانتخابات، والأخذ بمعايير العمل، وحقوق الإنسان. ووفقاً لذلك، يرى المقرر الخاص أنه بقـــدر ما يسارع المجتمع الدولي في الاستعداد للمساعدة تتحسن فرص التغيير ويتيسر في ميانمار. ولذلك يواصل حـــث المجـــتمع الدولي على التعامل مع ميانمار حتى قبل أن يأخذ مجلس الدولة للسلام والديمقراطية بالإصلاحات الديمقراطية. ويعتقد أنه لا ينبغي جعل شعوب البلد رهينة للتحول السياسي. فكل تحول سياسي في العالم هو عملية تحول تكون أحياناً ملتوية وبطيئة، ومن غير الواقعي ومن السذاجة توقع تغير فوري في نظام الحكم في ميانمار.

٥٥- أما الخيار القائم الآن فهو سياسة التعامل وليس سياسة العزلة. وكما ذكر المقرر الخاص مراراً من قبل، فإن مفهومه للتعامل كمبدأ يشمل جملة عناصر منها الحوار، ودعم التغيير، وتمكين المجتمعات المحلية، وتعزيز العناصر المستقلة في المجتمع المدني، وزيادة وجود وقدرة وكالات الأمم المتحدة. وبإصراره على ضرورة زيادة تعامل المجتمع الدولي مـــع مـــيانمار، فإنه لا يحث هذا المجتمع على زيادة الدعم المالي لمجلس الدولة للسلام والديمقراطية أو على النظر في تعليق العقوبات الاقتصادية أو السياسية؛ فمن ولايته أن يقدم النصح للدول الأعضاء بشأن هذه المسألة.

٥٦- أمـــا فيما يتعلق بالمزاعم بشأن اغتصاب النساء في ولاية شان وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان للمدنيين الذين يعيشون في مناطق الأقليات الإثنية المتأثرة بالنزاع المسلح، فقد قال إنه إذا كان مجلس الدولة للسلام والديمقراطية يريد صادقاً أن يعزز قضية السلام والتنمية والعدالة هناك وجب عليه أن ينظر جدياً في هذه المزاعم. ويعتقد المقرر الخاص أن من الأمور العاجلة أن يقوم مجلس الدولة للسلام والديمقراطية بإنشاء آليات كفوءة لمحاسبة العسكريين على انتهاكاتهم لحقوق الإنسان وذلك بهدف ضمان حماية السكان المدنيين في المناطق الإثنية. وقد حان

الوقـــت لإنهاء حرب الكلام. فالإنكار هو أسوأ سبيل إلى الوفاق الوطني: إذ ينبغي التحقيق في المزاعم والمقاضاة عليها وإصدار أحكام بشأنها وإدانة المسؤولين عن ارتكابها وإصدار أحكام بحقهم. ويعتقد المقرر الخاص أنه بإمكان مجلس الدولة للسلام والديمقراطية أن يجعل هذه المناسبة دفعاً في اتجاه حل سلمي وحوار مع الأقليات الإثنية وأن يدخـــل هذه الأقليات في حوار الوفاق الوطني، فذلك يضمن إحساسهم بأنهم جزء من العملية ويظهر أن ميانمار جادة في إيجاد الحقيقة وحماية شعبها من سوء استخدام السلطة، وفي جلب مرتكبي الانتهاكات إلى القضاء. ودعماً لهـــذه المـــبادرة، يعتـــبر من المهم أن تكون الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ثابتين في معالجتهما لانتهاكات حقوق الإنســـان: فلا يمكن أن توجد مجموعة من المعايير أو الشروط لمجلس الدولة للسلام والديمقراطية ومجموعة أخرى للجماعات المسلحة.

٥٧- ويســـلّم المقـــرر الخاص بأن واحداً من التطورات الهامة هو فتح مكتب لمنظمة العمل الدولية في يانغون وتعيين موظف ارتباط لمنظمة العمل الدولية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ لتغطية جميع النشاطات المتصلة بضمان الإلغاء الفوري والفعال للسخرة في البلد. وقد يكون تحركاً إيجابياً الآن أن يقوم مجلس الدولة للسلام والديمقراطية بتأكيد التزامه بإنهاء السخرة وذلك بتعزيز تعاونه مع منظمة العمل الدولية والسماح بحرية منظمة العمل الدولية في الوصول إلى أي جزء من البلاد.

٥٨- لقـــد آن الأوان مـــنذ حين لإنهاء المأزق الظاهر الذي اتسمت به حتى الآن الاتصالات بين مجلس الدولة للسلام والديمقراطية وبين الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. والمقرر الخاص مقتنع بأن إحراز مزيد من التقدم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان سيساهم في إيجاد مناخ يفتح الطريق المسدود. وكما قال في تقارير سابقة، لا يوجد تحـــول سياســـي يتسم بالصدقية في ميانمار بدون البدء بتنفيذ إجراءات ملموسة. فبعض هذه الإجراءات يتصل بممارسة الحقوق المدنية والسياسية ومنها الإفراج فوراً ودون شروط عن جميع السجناء السياسيين وذلك بوسائل مـــنها العفو العام. وهذا يشمل أيضاً رفع القيود المفروضة على قدرة الأحزاب والجماعات السياسية التي أبرمت اتفاقات لوقف إطلاق النار مع الحكومة للقيام بأنشطة سياسية سلمية علنية دون مواجهة خطر الانتقام أو العقاب. ويعـــتقد المقـــرر الخاص أن هذا الإجراء يتسم بأهمية كبيرة لأنه بدون التوصل إلى تسويات سياسية جوهرية لا تستطيع عمليات وقف إطلاق النار في حد ذاتها أن تغير الوضع الميداني لمعظم ضحايا النـــزاعات السابقة. وتوجد حاجة ملحة للبدء بحوار منظم بشأن مسائل جوهرية في مجال السياسة العامة وذلك بإشراك فعاليات أخرى (ممثلي القوميـــات الإثنـــية والأحزاب السياسية الأخرى) في حوار للوفاق الوطني. وينبغي أن يرافق هذه العملية إطلاق عملية إصلاح لجهاز الدولة يمكن أن يساهم تدريجياً في سيادة حكم القانون بدلاً من "غياب حكم القانون" الذي يؤثـــر حالياً على معظم السكان في ميانمار. وينبغي الاستمرار في اتخاذ خطوات جريئة لإصلاح نظام إدارة العدل وإنشاء آليات للمساءلة العامة بصدد التجاوزات التي يرتكبها مسؤولو الدولة وذلك بالتعاون مع المجتمع الدولي والمنظمات المتعددة الأطـــراف. وبطبـــيعة الحـــال، لـــن تكون عملية الانتقال كاملة بدون انتخابات حرة. وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، يلزم إنشاء نوع من أدوات "المعونة الإنسانية" يشمل الأمم المتحدة وفعاليات وطنية، ومجلس الدولة للسلام والديمقراطية، والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وفعاليات معنية أخرى بحسب الاقتضاء.

المرفق

قائمة بأسماء الأشخاص الذين قابلهم المقرر الخاص في أثناء زياراته إلى سجن إنسين وسجن ثاياروادي

أجريت المقابلات سراً مع الأشخاص التالية أسماؤهم (أي بدون حضور حارس أو مسؤول من السجن):

المحتجزون في سجن إنسين (جرت المقابلة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢)

الحالات حديثة العهد [منذ شباط/فبراير ٢٠٠٢]

١- أونغ ثين

٢- كياو نينغ أو

٣- ثت ناونغ سو

٤- خين ماونغ وين

٥- كو هلا هتوت سو

٦- ماونغ ماونغ آي المعروف أيضاً باسم كو بيدر

٧- يو آي زاو وين

٨- آي بي وين

٩- كياو بي وين

١٠- زوي بي وين

المقابلات في أثناء زيارة شباط/فبراير ٢٠٠٢

١١- الدكتور سالاي تون ثان

١٢- يو وين تين

١٣- داو ماي وين مينت

سجناء سياسيون آخرون:

١٤- يو نانينغ نانينغ

١٥- ما خين خين ليه

١٦- يو أونغ مينت

المحتجزون في سجن ثاياروادي (مقابلات في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢)

١- إقبال

٢- زاو ثيت تون

٣- كياو سان (المعروف أيضاً باسم تشو سين)

٤- جيمي (كياو ناين مين يو)

٥- بينيار زاو تا (مينت ماونغ ماونغ)

٦- سو مـــو ماونغ

٧- هتاي كايوي

٨- سو مو هلينغ

٩- ما نيلار ثين

١٠- يو وين مينت

١١- لاي مون مون

- - - - -